

# من أجل غد أفضل للصناعات الصغيرة

كلمة مقدمه من

دكتور مهندس / نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإتحاد الصناعات المصرية

إلى

مؤتمر مصر .. والمستجدات الإقليمية والعالمية

المنعقد في الفترة من ١٥ - ١٩ أكتوبر ٢٠٠٣

بالأسكندرية - فندق شيراتون المنتزه

والذي تنظمه

جماعة الإدارة العليا

أكتوبر ٢٠٠٣



## شكر وتقدير للمؤتمر والحاضرين

### مقدمه :

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي القاعدة التي يركز عليها التشكيل الهرمي للصناعة في أي زمان ومكان ، وفي النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية الدعم الفعلي والحقيقي للصناعات الأكبر حجماً .

وكلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمكن لقمة الهرم الصناعي أن ترتفع دون حدوث خلل في التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة في المكون الصناعي المصري .

وتلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً يتمثل في مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتوزيعه توزيعاً عادلاً علي امتداد الرقعة الجغرافية بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابي في رفع قيمة عائد العمل أجر / ساعة ومن ثم العمل علي تحقيق الكفاية في الدخل وزيادة القدرة الانفاقية للعامل .

ولا يمكن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد علي قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذاً وعطاءاً علي مستوياتها الثلاث سواء علي مستوى الوحدة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من رفع وتنمية للمهارات الصناعية لدي الأفراد علي مختلف التخصصات أو علي مستوى الدور الذي تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات أكبر أو علي مستوى التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجي أو التصديري .





## التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة

هناك سؤال يطرح نفسه هو :

ما هو التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في غيبة استراتيجية واضحة ؟ وهل من استراتيجية جزئية مؤهلة للحاق بالاستراتيجية الكلية ؟  
وفي الإجابة علي هذا السؤال الاستدلال علي توجه تلك الصناعات نحو المستقبل ومدى استعدادها أن تقف علي قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات العالمية .

وواقع الأمر ان الإستراتيجية القومية أمر يحتاج فقط لإطار تشريعي ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة علي الساحة علي اختلاف توجهاتها وإيجابية جميع هذه التوجهات .

وهذا الأمر لا يمنع من قيام استراتيجية جزئية ( مايكرو ) تدرج بعد هذا في الاستراتيجية الكلية القومية للدولة دون ثمة تعارض و البداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية .  
والميزة النسبية هي ميزة طبيعية في مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكاني .

مثال ذلك : - صناعة القلل القناوي وتمرکزها في محافظة قنا ، فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصيني وصناعة المحروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوى فني .



## الأهداف الاستراتيجية من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن إيجاز الأهداف الاستراتيجية التي تعلق عليها الدولة ومن ثم اتحاد الصناعات المصرية الطموحات من وراء النهوض بتلك الصناعات في العناصر التالية :

المستهدف الأول ذو توجه اقتصادي .  
وذلك من خلال المحاور التالية :

١ - التوزيع العادل للدخل القومي : متمثلاً في دعم النشاط السكاني علي امتداد الرقعة الجغرافية .

٢ - تنمية المدخرات المحلية : وهو الأمر الذي يرفع من معدلات الاستثمار والعائد علي الاستثمار القومي من ناحية ، كما يعمل علي كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخرى كما أن له منتجاً ثانوياً يتمثل في ترشيد الاستهلاك .

٣ - زيادة الطلب علي استخدام الخامات المحلية : وهو أمر له مردوده في رفع جودة هذه الخامات عند زيادة الطلب عليها ، كما يقلل من المهدر من قيمتها في حالة عدم توجيهها للاستخدام الصناعي .

٤ - المساهمة في تحقيق توازن أفضل في ميزان المدفوعات : وذلك بإحلال واردات محلية محل واردات مستوردة .

٥ - إعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر : مثل الفضلات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر إحدى المعالجات الجيدة في ملف المهدر الصناعي .

٦ - توفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية : مما يفتح سوقاً أمام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث والتطوير الذي تستطيع مراكز البحوث المحلية الإمداد بها علي مستوى شباب الباحثين .





٧ - الاقتراب من منطقة إعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه المتكامل : وذلك بإضفاء قيمة مضافة محلية للمكون الصناعي المستورد وصولاً لمنتج ذو مكون محلي بديل قابل للتصدير .

المستهدف الثاني ويهدف للتنمية البشرية وذلك بالعمل علي المحاور التالية :

- ١ - توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجي : وانعكاس ذلك ايجابياً علي مشكلة البطالة علي امتداد الرقعة الجغرافية .
- ٢ - الرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة : ارتقاءً بها علي سلم المهارات الوظيفية .
- ٣ - ترسيخ المفاهيم الصناعية : بدءاً من مستوى المجتمع غير الصناعي وذلك باضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الانتاجية واستعمال الأدوات المناسبة في كل عملية صناعية ، وتشجيع الابتكار علي مستوى القرية والمدينة الصغيرة .
- ٤ - خلق فرص للأسر لتصبح منتجة : لتتكامل مع المجتمع الصناعي البسيط علي مستوى الصناعات الصغيرة وذلك بأداء عمليات تجميع ، وفرز ، وتغليف بسيطة علي مستوى أفراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة علي هامش صناعة بسيطة تدور في فلكها .

المستهدف الثالث ذو توجه تكنولوجي وذلك كالتالي :

- ١ - توظيف المهارات الحرفية : لتتكامل مع مجتمع صناعي أكثر تنظيماً مما يساعد علي تقنين المهارات الحرفية وتوفير التسويق لها من خلال منتج جاهز للبيع يشق طريقه دون معاناة ومشقه إعتياداً علي مستوى تسويقي خارجي أكثر تنظيماً وكفاءة .



٢ - التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها : مما يوفر لها ميزة جديدة ذات بعد اقتصادي بامداد الصناعات الكبيرة لها بالخدمات والمكونات ذات التوصيف الفني المنضبط .

٣ - العمل علي التكامل الصناعي بمفهومه العملي التطبيقي : من حيث تبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجماً سواء علي مستوي المدخلات الصناعية أو الخدمات الصناعية ذاتها .

### مما تقدم

ان الأمر لم يعد موضع جدل في أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل ، وبات من الضروري التغلب علي ما يعترض تلك الصناعات من مشاكل ومعوقات بفكر جديد يتفق مع ما تبناه المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي من ايجاد آليات وحلول غير تقليدية لتطلبات المرحلة القادمة .

من هذا المنطلق نري ما يلي :

١ - سرعة إصدار قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة كي ينظم عملها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة التمويلية السيادية ويقنن من أطر الحوافز والإعفاءات التي تتمتع بها كل حالة .

٢ - إنشاء جهاز مستقل للصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أن يكون جزء من كيان أكبر مكبل بإهتمامات وأعباء أخرى قد تستحوذ علي نشاطه .

٣ - إنشاء مجلس تنسيقي أعلي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل الجهات العاملة في هذا القطاع يقوم بتقديم المشورة والتنسيق فيما بين الجهات المختلفة لتنفيذ السياسة القومية للنهوض بتلك الصناعات ، وكذا التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ التزام الحكومة بتخصيص ١٠ ٪ من المشتريات الحكومية سنويا من إنتاج الصناعات الصغيرة .





٤ - توفير قاعدة بيانات لخدمة تلك الصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول علي خاماتها وآلاتها واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية .

٥ - علي إتحادات العمال والنقابات المهنية العمل علي رفع مستوى العمالة فنياً ومهنياً لملاحقة التغيرات المتسارعة مع الالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني باستعمال نفس البرامج بأرقامها الكودية المطبقة عالمياً وكذا تحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعاً والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط .

٦ - إنشاء هيئة لتمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالي لتحقيق ما نصبوا إليه من تنشيط لصناعة الآلات من ناحية وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الأخرى خاصة وان انتقال الآلات من يد الي يد عبر مسيرة النمو الصناعي تعتبر مأمونة بصورة أكثر من رأس المال ذاته والذي قد يتعرض لإحتمالات أكثر للتآكل والتلاشي والافلاس .

٧ - تفعيل نماذج أخرى للاقراض مثل شركات التأجير التمويلي والتخصيم وضمان مخاطر الائتمان .

٨ - الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة والانفتاح علي مؤسسات الصناعات الصغيرة عالمياً .

٩ - زيادة كفاءة التسويق عن طريق اشتراك تجمعات من الصناعات الصغيرة في المعارض الداخلية والخارجية ، وتشجيع الغرف علي تنشيط مساهمة تلك الصناعات في المعارض المتخصصة .

١٠ - تشجيع المنشآت الكبيرة لتوقيع عقود من الباطن مع المنشآت الصغيرة وذلك في إطار القوانين والإجراءات المتعلقة بمناقصات التوريد وتوفير مزايا عينيه لذلك .





١١ - دعوة وتحفيز المصانع الكبرى علي تبني فكرة " مدرسة المصنع " بالإستفادة من برنامج مبارك - كول .

١٢ - معاملة الصناعات الصغيرة ضريبياً بتسهيلات وإعفاءات خاصة .

١٣ - إنشاء بنك للصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات وليلعب دوراً مماثلاً للدور الذي يلعبه بنك الائتمان الزراعي بالنسبة للتنمية الزراعية بمصر .

١٤ - تخصيص سجل تجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

١٥ - إنشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة للصناعات الصغيرة .

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا اسهاماً يلقي قبولاً يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات للنهوض بالصناعات الصغيرة .

والله ولي التوفيق ،

دكتور مهندس / نادر رياض

رج

ESEN-CPS-BK-0000001024-ESE

00466477